المقدمة

جمعتُ في هذه الصفحات التي أقدمها للقراء، ماكتبته في الأعوام الثلاثة من ألف وتسعمئة وخمسين وواحد وخمسين واثنين وخمسين عن الأحوال العامة في سورية.

لقد اعتدي على الدستور عدة مرات، فقد تم تعديل دستور ١٩٢٨ وحذفت منه الفقرة التي لاتجيز إعادة انتخاب الرئيس الحالي شكري القوتلي لولاية ثانية وذلك في العام ١٩٤٧، وبقيت سائر مواده على حالها.

ثم ألغى الزعيم حسني الزعيم هذا الدستور على أثر انقلاب قام به في ٣١ آذار سنة ١٩٤٩، واختار لجنة لوضع دستور جديد برئاسة العالم الدستوري المصري عبدالرزاق السنهوري باشا وعضوية الأساتذة أسعد الكوراني وليون زمريا وأنور حاتم وفؤاد محاسن وغيرهم من فطاحل العلوم الدستورية، فوضعوا له دستوراً رئاسياً مبتوراً طرح على الشعب في استفتاء واحد مع ترشيحه للرئاسة الأولى، فنال من أصوات الشعب أكثرية ٩ر٩٩ بالمئة، ودخلت البلاد على أثر ذلك في جمهورية ثانية ونظام ديكتاتوري دستوري.

ولما يمض مئة وخمسة وثلاثون يوماً على الجمهورية الثانية حتى فوجيء الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عليه في ١٤ تموز العام ١٩٤٩ فأطاح به فجرت محاكمته ميدانياً على أيدي ضباط الانقلاب مع رئيس وزرائه محسن البرازي فأعدما فوراً وقبل صدور الحكم عليهما أو بعده والله أعلم.

وهكذا ألغي الدستور الثاني وبالتالي الجمهورية الثانية.

وعلى أثر هذا الانقلاب دعي أقطاب رجال السياسة إلى تسلم الحكم المدني وعلى رأسهم المرحوم هاشم الأتاسي، بدلاً من إسقاط فترة حكم حسني الزعيم واعتبارها كأنها لم تحدث، وإعادة دستور الجمهورية الأولى ودعوة

الرئيس شكري القوتلي لتسلم الحكم ومتابعة الفترة الدستورية الباقية له، ولكن أقطاب السياسة رفضوا هذه الفتوى الدستورية فأصروا على دعوة الشعب لانتخاب جمعية تأسيسية وكانوا:

رشدي كيخيا ـ أكرم الحوراني ـ ناظم القدسي ـ فيضي الأتاسي ـ هاني السباعي ـ ميشيل عفلق ـ صلاح الدين البيطار ـ سامي كبارة ـ منير العجلاني وغيرهم، فصدر مرسوم بتعيين موعد انتخاب الجمعية التأسيسية، فسقط الدستور الثاني في العدم وغابت معه الجمهورية الثانية من الوجود.

وكان هؤلاء الساسة يمثلون شريحتين من الشعب، الأولى: الرجعية، والثانية الاشتراكية التقدمية، أما الشريحة التي تمثل الديمقراطية البرلمانية فقد عزفت عن الاشتراك في الانتخابات العامة النيابية وأصرت على أن الدستور الأول مازال قائماً، والبلاد ليست بحاجة إلى دستور جديد، وهذه الفتوى هي لفارس الخوري.

ولقد صدقت فيما بعد الشائعات التي دارت حول السبب من وضع دستور جديد وجمهورية جديدة للبلاد وهو أن ثمة اتفاقاً، كان قد عقد بين السادة: عاكف الألوسي سفير العراق في دمشق وأسعد طلس نسيبه واللواء الحناوي على إلغاء الدستور القديم ووضع دستور جديد ينص على وحدة القطرين السوري والعراقي، ووافق حزب الشعب على هذا الاتفاق وتعهد العمل به، ولكن هذا الوعد الذي قطعه رجالات حزب الشعب لساسة العراق قبل انقلاب الحناوي بقي حبراً على ورق.

كان بدهياً أن تفوز قوائم حزب الشعب، في انتخابات الجمعية التأسيسية في سورية ومعها قوائم الاشتراكيين في حماه وبعض الريف، ثم قوائم الإخوان المسلمين ومعهم بعض المتعاطفين الحياديين.

على أن هذا الذي كان مخططاً له لم يتحقق، فلم يطابق حساب الصندوق على حساب السوق، ذلك أن انقلاباً أزاح الحناوي عن قيادة الجيش بعد مئة

وخمسين يوماً وطرحه على أرض لبنان حيث اغتيل وهو يسلم ذقنه للحلاق.

وهكذا تداعت الركيزة التي كان يستند إليها الحكم المدني، ودخلت الجمعية التأسيسية في مهاترات ومطاحنات وانشطرت البلاد شطرين، واحد يؤيد دين الدولة الإسلام والثاني تائه ساكت لايبدي ولايعيد، يعتمد على الزمن ليفعل فعله وينصر الدستور إلى أن اهتدي إلى حل لمادتين هما الثالثة وهي المتعلقة بدين الدولة فجرى الاتفاق حولها على أن يكون دين رئيس الدولة الإسلام والفقه الإسلامي المصدر الأول للتشريع، أما السادسة فقد تناولت الإصلاح الزراعي وأملاك الدولة فقد اكتفي أن تنص على توزيع أملاك الدولة على الفلاحين وانتهت المطاحنات والمنازلات بين القديم والجديد على هذه الصورة من الدستور، فأقرت المواد الباقية الأخرى في عشر جلسات متتالية فصدر الدستور ونشر في الجريدة الرسمية.

لقد خرجت سورية من هذه الورطة بنصف نصر، مع ذلك فرحت به فسارت في مظاهرات الابتهاج ونفخ في الزمامير وضرب في الطبول ورقصت السيوف وتشابكت في الجو ابتهاجاً بالدستور والجمهورية الوليد. وانقلبت الجمعية التأسيسية إلى برلمان نيابي الذي انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية الثالثة مكافأة للنواب ودفعاً لكل خضة في الشعب. أما الجيش وقد صار أديب الشيشكلي رئيساً لأركانه وفوزي سلو وزيراً لدفاعه وغيرهم من القادة الضباط في مراكز القرار، فقد كان يراقب وينتظر الساعة والفرصة السانحة، مفسحاً للنظام البرلماني الديمقراطي أن يتابع ثرثرة الكلام في الجلسات بلاجدوى، مما حدا بالمرحوم حسني البرازي أن يطلب من إخوانه في المجلس أن يذهبوا إلى ابن عمته أديب الشيشكلي ويشاوروه قبل أن يأتوا إلى المجلس ناقمين أو راضين أو مستوزرين، كذلك أعرب رشدي كيخيا عن استيائه من ازدواجية الحكم في البلاد وهدد بالاستقالة من المجلس فعلق المرحوم، حسني البرازي على تهديده بقوله: «رشدي بك اخرج إلى الشارع ونحن قدامك فاتحين صدورنا للرصاص فأجاب رشدي بك إلى هنا وبس».

وهكذا عاشت الجمهورية الثالثة مدة خمسمئة يوم فقط إلى أن تحدى الحكم البرلماني العسكر، فتحدوه وتباطشوا معه في انقلاب سريع قام به أديب الشيشكي بعد أن تلقى الإشارة من الولايات المتحدة وربيبتها المملكة العربية السعودية فطارت الجمهورية الثالثة، وطار معها المجلس النيابي، وسمح لهاشم الأتاسي فقط أن يقبض راتبه ويسافر إلى حمص.

وتربع في دست الحكم فوزي سلو ونائبه أديب الشيشكلي، وأخذ هذا الأخير يعد العدة لرئاسة الجمهورية ولوضع دستور جديد للبلاد ينسجم مع عهده.

وبعد سلسلة من المراسيم الاشتراعية منع بموجبها الأحزاب من ممارسة حقها الديمقراطي، والطلاب من تعاطي السياسة وأعاد الحصانة إلى الموظفين، وجهز الكوادر اللازمة منهم، ثم دعا إلى إنشاء حركة التحرير العربي سامحاً للموظفين أن ينخرطوا في صفوفها، وكذلك اختصر عدد الصحف فدمجها بعضها مع بعض وأقام مكتب إعلام خاص به أتى برئيس له من بيروت هو المرحوم قدري قلـجي.

ومشى رويداً رويداً مختالاً خاطباً ود الشعب، فأصبح سيسرون المنابر يخطب في كل زمان وكل مكان لمجرد أن يكون تجمع مرتجل من أشخاص، وبعد مدة وقد شعر بأن الزمن مواتٍ ألف لجنة من قضاة ومحامين كبار، وضعوا له دستوراً على شاكلته أي قريباً جداً من الدستور الأمريكي إن لم يكن شيئاً منه، فطرحه على الشعب مستفتياً وكذلك طرح معه ذاته مرشحاً لرئاسة الجمهورية ففاز مع دستوره بأكثرية ٨٩ر٩ في المئة هذه المرة فسقط من جديد دستور الجمهورية الثالثة وعاش دستور الجمهورية الرابعة.

ولم يدم عهد الشيشكلي طويلاً كما حسب أن يكون، فلم يتوقع أن يثور عليه الجيش ويقلبه رأساً على عقب بعد سنة ونيف وهو العسكري الجنتلمان الذي أخلص لجيشه فالتف حوله ضباطه وجنوده.

ومع ذلك ثار الجيش عليه، واقتلعه من رئاسته لأن ثمة هفوة ارتكبها فاستغلها المتآمرون عليه، وهفوة السياسيين والرؤساء أشد قتلاً من هفوات القادة في الحرب، فأمر بضرب جبل الدروز بالقنابل فنقم عليه الجبل والانكليز معاً.

لقد تهاوى الشيشكلي وقت لم يكن ثمة داع للتهاوي والسقوط ثم الفرار، كان الجيش في أغلبيته الساحقة معه في الجنوب ولم يكن ضده سوى عشرات المجندين وحرس البادية في الشمال، وكان المخلصون له ومنهم الرائد عبد الحق شحادة والمقدم حسين حدة وضباطهم قد استولوا على دمشق فأحكموا الطوق حولها، لقد كان الإنذار الموجه إليه من حلب بالتخلي عن الحكم والسفر ضعيفاً بالنسبة إلى قوته في الجبهة وفي القطعات المعسكرة في ريف دمشق، مع ذلك جبن عندما أبلغه رئيس الأركان أن الجيش رفض الامتثال لأوامر القيادة ولم تكن هذه هي الحقيقة، بل كانت كذبة كبيرة ومناورة سياسية بارعة في هكذا ظروف، وكان منتظراً من شوكت شقير أن يلعب هذا الدور الخطير الذي أسنده له اثنان من زعماء الدروز هما كمال جنبلاط وحسن الأطرش، فظن أن الجيش مال إلى المعارضة ولاسيما عندما أفرج شوكت شقير عن الزعماء الموقوفين في سجن المزة، وطلب إليهم أن يسافروا فوراً إلى حمص للاجتماع ببعضهم في خلوة برئاسة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي، حيث صدر عنهم بيان يدعو الشيشكلي للسفر إلى خارج البلاد حقناً لدماء الأخوة فأذعن الشيشكلي للأمر الواقع المغشوش وخاف وسافر إلى بيروت فالمملكة العربية السعودية.

وعندما انتهى عهد الشيشكلي في ٢٥ شباط اجتمع البرلمان وأصدر قراراً بحل نفسه، وأذاع شوكت شقير بياناً يعلن فيه هذا الحل ويعطي صلاحيات المجلس التشريعية والتنفيذية إلى رئيس المجلس النيابي الذي عين نائباً لرئيس الجمهورية بعد غيابه وكان مأمون الكزبري.

وبعد يومين فقط أي في أول آذار قدم الرئيس هاشم الأتاسي من حمص إلى دمشق يحفُّ به جميع السياسيين الذين حضروا مؤتمر حمص فأصدر مراسيم

تشكيل الوزارة برئاسة صبري العسلي، كما كان قد اتفق عليها من قبل ولم يشترك في هذه الوزارة ممثلو حزب البعث العربي الاشتراكي.

وهكذا ألغي الدستور الرابع الذي وضعه الشيشكلي فعادت الأمور إلى نصابها القديم وعاد الدستور الثالث إلى الحياة مع الجمهورية الرابعة، واستأنفت الأحزاب نشاطها المعتاد ففتحت دورها التي أغلقها الشيشكلي من قبل، وكذلك استأنفت المنظمات العمالية والنقابات المهنية نشاطها ودامت رئاسة هاشم الأتاسي إلى شهر تموز، ثم أعلن موعد اجراء انتخابات جديدة فجرت في شهر أيلول لعام ١٩٥٤ وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية فدامت رئاسته إلى يوم إعلان الوحدة فسلم الرئاسة إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي عهد الوحدة بين سورية ومصر علق الدستور القائم وحلّ المجلس النيابي نفسه وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية واستفتي في نفس اليوم على دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة.

وعندما وقع الانفصال أعيد الدستور الثالث إلى العمل به، وتم انتخاب مجلس نيابي في ضوء قانون انتخاب جديد، ثم اجتمع المجلس وانتخب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية الخامسة في العهد الانفصالي. وفي الثامن من آذار انفجرت ثورة الشعب فأطاحت برئيس الجمهورية والوزراء وأعلنت تأليف مجلس ثورة تولى قيادة البلاد إلى أن وقعت الحركة التصحيحية بقيادة الفريق حافظ الأسد فتم اختيار مجلس شعب تولى السلطة التشريعية ووضع دستور جديد للبلاد وهو المعمول به حالياً.

لقد عالجت على صفحات جريدتي قضايا عامة خلال هذه السنوات الخمس، منها تخص البلاد العربية وأخرى قضايا تشريع وسياسية واقتصاد وأغلبها مايتعلق ببلادي سورية ثم مايتعلق بالبلاد العربية عامة، وكذلك مايتعلق بالمواقف الدولية بالنسبة إلى أحوال الدول العربية وقضية فلسطين في رأسها فأرّخت فيها الأحداث والوقائع وحسبي أن أكون قد قدّمت إلى الجيل الذي ولد

خلال هذه السنوات الخمس أو قبلها بزمن قصير صورة عن حالات بلاده يمكن أن يكوّن منها فكراً صحيحاً عن ماجريات أمور وطنه في هذه الأزمنة، والأشخاص الذين لعبوا دوراً رئيسياً على مسرح السياسة العامة للبلاد، وماهي مواقفهم المعلنة والمبطنة منها، ومايخفى على الشعب تحت ستار التعتيم على الأخبار لمصلحة الوطن العليا.

إن القارىء ليرى في هذه الصفحات التي يضمها هذا الكتاب مواقف سياسية لم تحسم إلى اليوم، وأخرى تطورت تطوراً خطيراً ليس في مصلحة العرب ولاسيما بالنسبة إلى العراق ومستقبله، وكذلك موقف بعض دول الشرق الأوسط منها تركيا وإيران ودول المحيط حتى الخليج ولاسيما أن ماكتب عن هذه الحقب تاريخاً لايمكن الركون إليه فالتاريخ ليس مطلقاً بل نسبياً، والجيل الصاعد يحتاج إلى تاريخ مطلق متحرر من نسبية المؤرخ ومصالحه وأغراضه.

لقد كتبت هذه الحوادث ساعة وقوعها وحدوثها وعلقت عليها بمنتهى الدقة والمسؤولية فجاءت تحسم الأمور وفق ماتستحق.

أرجو أن أكون قد وفيت هذه الحقبة حقها في ذكر حقيقتها وهي طويلة العمر تمتد إلى ست وأربعين سنة.

وبعد لابد أن يلاحظ القارىء اللبيب وهو يطالع هذه الصفحات الفرق الكبير في النهج السياسي الذي كان سائداً في تلك الأزمنة والنهج السياسي المتبع في عهد القائد الفذ حافظ الأسد والذي استطاع أن يجعل لسورية صوتاً محترماً بين الأصوات العالية ومكاناً لائقاً بين أمم القرار يشار إليه بالبنان عندما تحسم الأمور زد على ذلك نهجاً في الحكم يسد الثغرات على الفوضى والتوه بين المناهج واستقراراً داخلياً أمنياً واقتصادياً فريداً بين دول الشرق الأوسط حيث يرتع فيها الظلم ويسيطر الحقد ويجوع الشعب ويئن الطفل ويشكو الطالب مرارة الحياة وفراغها.

إن من يقرأ ويطالع لابد من أن يرفع رأسه إلى العلى ويردد شكراً لله على

حول دين الدولة

طرحت الجمعية التأسيسية التي أنتخبت في العام ١٩٥٠ فكرة تسمية دين للدولة السورية فاعترض على هذا الطرح فريق كبير من السوريين يمثل ٧٥٪ من الشعب بين مسلمين ومسيحيين ودروز وعلويين وتركمان وأكراد وآشوريين، فانشطر الشعب السوري شطرين وقالت الأحزاب السورية. ليست ثمة واجب لوضع دستور جديد للبلاد فالدستور السوري مازال قائماً لأن البلاد لم تعترف بالانقلابات التي وقعت حتى تعترف بسقوط الدستور الأول الموضوع للبلاد السورية وأن الذين سيشرعون الدستور الجديد ليسوا أفضل من الذين وضعوا الدستور السوري الأول (فوزي الغزي - ابراهيم هنانو - جميل مردم الخ) لذلك يجب أن يعود الدستور القائم إلى العمل.

وقد كتبت يومئذ المقال التالي في ١/ ٢/ ١٩٥٠

١٩٥٠/٢/١

ليست البلاد لنا

واستمرت معركة دين الدولة بين الفئات المسلمة نفسها فأدلى العلماء وكبار رجالات الإسلام الفقهاء ورجال الأحزاب بدلوهم فكتب الأستاذ نجيب الريس وهو علم بارز في الصحافة والسيا سة، وصاحب الماضي النضالي الوطني وربيب السجون والمعتقلات ثم باني الاستقلال مع بناة الاستقلال الأحرار الأماجد يقول في جريدته القبس مايلي وذلك في ٢/ ٢/ ١٩٥٠

في ٢/ ٢/ ١٩٥٠

الوزارة الحزبية الأولى

ألف الدكتور ناظم القدسي وزارته من أعضاء حزب الشعب الذي هو منه فكانت وزارته أول وزارة حزبية في سورية مئة بالمئة أعضاؤها من حزب رئيسها وفي ١٢ حزيران العام ١٩٥٠ كتبت معلقاً على أول وزارة حزبية مايلي:

جريدة الجمهورية

أوقفت إصدار جريدتي صوت التقدم في أول كانون الثاني ١٩٥١ وأصدرت بدلاً عنها بالاشتراك مع المرحوم المهندس الكبير فيكتور كورتلي جريدة الجمهورية. وقد اشترك في تحريرها الكاتب والصحفي المشهور مروان الجابري وكذلك الأستاذ عبد الوهاب فتال صاحب ورئيس تحرير مجلة الشرق الجديد التي تصدر في لندن اليوم وكان الصحفي الكبير وشيخ الصحافة العربية الاستاذ شكري كنيدر يمدنا بين الفينة والفينة بمقالات قيمة عن الوضع في سورية والبلاد العربية.

وقد استمر صدور الجمهورية طوال سنة ١٩٥١ و١٩٥٢ إلى أن فرض المرحوم أديب الشيشكلي الدمج على الصحف في عهده فأدمجت الجمهورية بجريدة النداء التي كان يصدرها المرحوم الصحفي عبد الرحمن أبو قوس فاستأثر بالادارة والتحرير لنفسه مدة ١٨ شهراً عن طريق الدسائس والمؤامرات والعمالة ومساعدة المخابرات له